

محاولات تيسير النحو العربي - عرض وتقييم

د. فوزية دندوقة

أستاذة محاضرة "ب"

جامعة محمد خيضر - بسكرة .

الملخص:

لقد تميزت العربية بميزات القوة والشجاعة - على حد قول ابن جني - وهي ميزات لا توجد في كثير من لغات العالم، إلا أن البعض يؤثر أن يسمها بالتخلف والعجز، كما يؤثر البعض الآخر أن يسمها بالصعوبة والتعقيد، مرجعا سبب ذلك إلى قاعدتها النحوية التي انبنت على أسس منطقية لا تمت لأصل اللغة بشيء، مما يجعلهم ينادون بنسف هذه القاعدة والضرب بها عرض الحائط، أو ينادون في حالات أقل تشددا بتيسيرها وتبسيطها. وهذا المقال عرض لأهم محاولات التيسير، ونقدها، للكشف عن مدى نفعها أو ضررها للسان الضاد.

تمهيد:

لا مرأ في أن الغاية من تدريس النحو في مراحل التعليم العام، هي إقامة اللسان، وتجنب اللحن في الكلام فإن قرأ المتعلم، أو تحدث، أو كتب، لم يرفع مجرورا، ولم يكسر منصوبا. فالنحو يعمل على تكوين الملكة اللسانية الصحيحة، لا حفظ القواعد المجردة، فالعربي الأول لم يكن يعرف ما الحال، وما التمييز، ولم يعرف الفرق بين المبتدأ والفاعل، فكل هذه الأساء ساهما النحاة عندما قننوا اللغة لحفظها من اللحن¹.

ولأن معظم الدراسات النحوية قد دارت حول نفسها، تنتقي مادتها من الذهن -على حد قول محمد عيّد- لا من اللغة، ومن الشواهد المتجمدة لا من البحوث الميدانية التي قوامها الاستقراء والمتابعة، ومن المصادر التي تعتمد على القياس والافتراضات لإخضاع الأمثلة طوعا أو كرها للقواعد، لا من ملاحظة الناطقين باللغة واستعمالهم لها، ومتابعة ذلك بالدراسة المتطورة²، أصبح النحو علما عقيما، يدرسه الأساتذة باعتباره علم صناعة القواعد النحوية، لا علما لتربية الملكة اللسانية العربية، وقد أدى هذا إلى النفور من دراسته، وإلى ضعف الناشئة في اللغة بصفة عامة.

فجاءت الحاجة إلى محاولات تجديد هذا النحو أو تيسيره للناشئة، وذلك ما سنعرضه في هذا العمل.

محاولات التجديد و التيسير في العربية:

كان القدماء من علماء العربية على وعي تام بالفرق بين النحو العلمي والنحو التعليمي الذي يوجه أساسا إلى الناشئة و المتعلمين، فلئن كثرت المؤلفات في المستوى الأول من الدراسة النحوية، فإن التأليف في مستواها الثاني لا يقل كفاً وكيفا، فقد أدرك النحاة حاجة المتعلم إلى القاعدة المبسطة والعبارة الموجزة وذلك ما دفعهم إلى إعداد المختصرات والشروح، والمتون المقتصرة على أهم موضوعات النحو، تاركة التعقيدات والاختلافات بما تحتاجه من تفصيل واحتجاج وتعليل لكتب النحو العلمي، ومن أشهر ما وصلنا من هذه

المصنفات التي اعتمدت اليسر والتبسيط: الجمل للزجاجي، (ت338)، والواضح للزبيدي (ت379) واللمع لابن جني، و قطر الندى لابن هشام...³الح.

ثم جاءت محاولة ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة، الذي أحدث ضجة كبيرة في الهيئات العلمية، وتردد ذكره في كثير من كتابات الباحثين والدارسين المعاصرين عربا ومستشرقين.⁴

حاول ابن مضاء في كتابه هذا وضع نموذج جديد لوصف اللغة العربية والتفعيد لها وفق أصول ومبادئ فكرية وفلسفية تختلف اختلافا جذريا عن تلك التي وضعها علماء البصرة، حيث يقول: "وقصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"⁵. إلا أن هذا لا ينفي اعترافه بقيمة ما وضعه النحاة قبله، إذ يقول: "إني رأيت النحويين -رحمة الله عليهم- قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانتها عن التغيير، فبلغوا من ذلك الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي اتبعوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيما القدر الكافي فيما أرادوا منها، فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها"⁶.

وقد انصب نقده على ما رآه فسادا في نظرية العامل التي دفعت النحاة إلى الاستفاضة في التعليل والتأويل والحذف والتقدير، وكان فعلة هذا أقرب إلى الوصفية التي تبتعد عن استخدام التعليلات المنطقية، وما ترتب على نظرية العامل من تأويلات تؤدي إلى هدم العلاقة بين المبني والمعنى.⁷

ثم توالى بعد ذلك محاولات التيسير وجاءت المحاولة الأولى لعرض النحو عرضا حديثا بعيدا عن المتون والشروح على يد عالم من علماء الأزهر، وهو رفاة الطهطاوي الذي ألف أول كتاب يعرض للنحو العربي عرضا جديدا ومختلفا، سماه "التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية"، وجاء هذا الكتاب على نمط مؤلفات الفرنسيين في النحو الذي أعجب بها أثناء بعثته إلى فرنسا، فجاء الكتاب بسيط العبارة، سهل العرض ليس له متن ولا شرح، كما استخدم فيه لأول مرة الجداول الإيضاحية. وبذلك بدأ رفاة ما يسمى بحركة إصلاح الكتاب النحوي في العصر الحديث، وكان المقصود بها تخليص الكتب النحوية من

العبارات الغامضة والاختلافات، وقد أثار هذا النوع من المؤلفات موجة قوية لا زالت متدفقة حتى يومنا هذا تحت أسماء وعناوين مختلفة، مثل "النحو الواضح"، و"النحو الوافي"، و"التطبيق النحوي"، و"النحو المصنفي"⁸.

وقد وصلت حركات الإصلاح (التجديد) هذه إلى إعادة النظر في أصول النحو ومبادئه، وكانت أولى هذه المحاولات الإحيائية كتاب "إحياء النحو" للأستاذ إبراهيم مصطفى (1937)، وهو الذي حرك هذه القضية بشدة، فتوالت بعده المحاولات، وأهمها: وزارة المعارف (1938)، يعقوب عبد النبي (41 - 1945)، أمين الخولي (1943)، شوقي ضيف (1947)، عبد المتعال الصعيدي (1947)، محمد أحمد برانق (1958)، د.محمدي الخزومي (1966)، محمد كامل حسين (1972)، وآخرها شوقي ضيف (1982). الذي رأى أن جميع طلبة العربية و تلامذتها تشكو من النحو، ولا يكاد هؤلاء ينطقون بالعربية نطقاً سليماً، ورأى أن مرجع ذلك هو النحو الذي يرهق المتلقي بكثرة أبوابه وتفريعاته وأبنيته وصيغته الافتراضية بما فيها من تعقيد و بعد عن الاستعمال⁹.

أما محاولة محمدي الخزومي فقد تمثلت في كتابيه: "في النحو العربي نقد وتوجيه" 1964، و"في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث" 1966.

وهو يقول: "ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحواً للغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة، أو يخطأ لهم أسلوباً؛ لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية، لا تتعدى ذلك مجال... وظيفة النحوي أن يسجل لنا ملاحظاته، و نتائج اختباراته في صورة أصول و قواعد تملئها طبيعة هذه اللغة، واستعمالات أصحابها، وأن يصف لنا مثلاً ما يطرأ على الكلمة، أو الجملة وأوضاعها المختلفة... وليس له أن يفلسف ذلك، أو يبينه على حكم من أحكام العقل."¹⁰ وأضاف: "لقد أصبحت الحاجة ماسة إلى نحو جديد، خلو مما علق به في تاريخه الطويل من شوائب ليست من مدرّوس وفق منهج يلائمه، مبرأ من هذه التعليقات الفلسفية التي اصطنعها القوم، والتي أتت على حيوية هذا الدرس اللغوي، فعصفت بها، و انتهى الأمر بهذا الدرس أن يكون مصدر برم و ضيق لا حد لها"¹¹.

وقد استهل كتابه الأول بالحديث عن الجملة التي يعرفها بقوله: "الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاءها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع"¹².

فالجملة عنده ترتبط بالإفادة والتام، وهذا ما ذهب إليه إبراهيم أنيس في تعريفه للجملة بأنها "أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه"¹³، ولا شك أن مفهومها هذا متأثر بالأنظار الحديثة التي تبنيها، ويظهر ذلك واضحاً في تقسيمات الجملة.

فمهدي الخزومي أقام تقسيمه على الإسناد؛ الذي راعى فيه المسند لا المسند إليه، وعلل ذلك بقوله إن: "أهمية الخبر أو الحديث إنما يقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة، وعلى ما للمسند من دلالة"¹⁴، والجملة من حيث طبيعة المسند ثلاثة أنواع:

- فعلية، وهي التي يكون فيها المسند فعلاً دالاً على التغير والتجدد؛ نحو: الله ينصر المؤمن، وينصر الله المؤمن.

- اسمية: وهي التي يكون المسند دالاً على الدوام، أو هي التي لا يكون فيها المسند فعلاً، نحو قوله تعالى: ﴿محمد رسول الله﴾¹⁵.

- ظرفية: وهي التي يكون فيها المسند ظرفاً أو مضافاً إليه بالأداة، نحو قوله تعالى: ﴿وبينها حجاب﴾¹⁶، وقوله أيضاً: ﴿وعلى أبصارهم غشاوة﴾¹⁷، ويصف الخزومي تقسيمه بأنه صحيح يقره الواقع اللغوي.

أما عبد الرحمن أيوب فقد أقام تقسيمه على أساس عدم الاعتداد بالعامل؛ فالجملة عنده نوعان هما: الجمل الإسنادية وغير الإسنادية، فالجمل الإسنادية هي: فعلية واسمية، أما غير الإسنادية، فهي: جملة النداء وجملة بئس ونعم، وجملة التعجب، وهذه الجمل عنده "لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية"¹⁸، والذي حمّله على هذا القول تفادي التقدير الذي يلجأ إليه النحاة القدامى في هذه الأساليب.

وفي سياق حركة الإصلاح والتجديد لا بد أن نشير إلى تيار النظر في العربية

وعلاقتها بالحضارة الحديثة، وبمثل هذا التيار في الدعوة إلى تطوير الفصحى أحيانا أو اصطناع العامية بدلا منها أحيانا أخرى، وعلى رأس هؤلاء سلامة موسى، والدكتور محمد كامل حسين. إضافة إلى ميخائيل نعيمة الذي يقول إن: "تفلت العامية من القيود لا يجب أن يعمينا عما في قيود الفصحى من الإرهاق، فهناك قواعد كثيرة قد يكون أنها كانت ضرورية فيما مضى، أما اليوم فقد أصبحت أحاجي في استطاعتنا نبذها من غير أن نخسر اللغة، أو نخسر شيئا، بل على العكس، فللغة ولنا في نبذها أو تعديلها خير عميم، وأذكر على سبيل المثال أحرف النصب و الحزم والنداء والتمني والإعلال والإدغام وكان وأخواتها وإن وأخواتها والهمزة وعين المضارع والأعداد المركبة..."¹⁹.

محاولات التيسير في ميزان النقد:

- على الرغم مما تميزت به بعض المختصرات النحوية من مبادئ تربوية مفيدة في عصرها، كانتقاء الموضوعات والتدرج في عرضها، وترتيبها، والوضوح في تحديد عناصرها، وتهذيب مسألتها، إلا أنه يمكن أن تؤخذ عليها مجموعة من العيوب، أهمها:
- إنها مختصرات صغيرة الحجم، كثيفة المعلومات، بعضها موجز مفرط في الإيجاز، حتى كادت تصبح ضربا من ضروب الألغاز كآلفية ابن مالك.
- طريقة تدريس هذه المتون والمختصرات تعتمد على الحفظ والاستظهار، وتغفل الممارسة والاستعمال.
- أمثلتها مصطنعة ولا تستجيب لمتطلبات العصر الحالي.
- لا تخلو هذه المختصرات من الطابع الفلسفي النظري، لا سيما عند النحاة المتأخرين.
- والأمر نفسه يمكن أن ينطبق على محاولات التيسير التي تعرضت لانتقادات كثيرة قللت من أهميتها، وحدت من إمكانات العمل بها، من ذلك مثلا ما لاقاه كتاب الرد على النحاة من مختلف الدارسين.
- كما يمكننا إجمال أسباب فشل حركات التجديد أو التيسير المعاصرة كما رآها الباحث الجزائري محمد صاري، فيما يأتي:

- اعتماد معظم المجددين على المختصرات النحوية المتأخرة عند حديثهم عن ضوابط المنهج وقواعد التوجيه في النظرية النحوية العربية القديمة، الشيء الذي أدى بهم إلى تشويه كثير من المفاهيم الأصيلة.

- إن معظم هذه المحاولات التجديدية اقترنت بنزعات إيديولوجية أو طائفية ضيقة الأفق، فهي من ههنا دعوات غير نزيهة؛ لأن هدفها البعيد هو إحداث نوع من التفكيك، أو التفويض للمركزات الفاعلة في الحضارة العربية، وهو الأمر الذي جعل هذه الدعوة التجديدية تقابل بالرفض.

- إن توجه كل محاولة لتيسير النحو يتأسس على نوع الفكرة التي يحملها الدارسون حول مفهوم التيسير بمعنى أن التصورات التي يحملها الميسرون حول مفهوم التيسير تؤثر سلبا وإيجابا في جانبه الإجرائي.

- بعض هذه الدعوات كان نزيها ومؤسسا علميا ومنهجيا وهادفا ثقافيا وحضاريا، ولكنها دعوات فردية لم تستطع أن تحترق مجال المؤسسات العلمية التقليدية التي تتصف بالشرعية، كالجامع اللغوية العربية على اختلافها، ومن ثمة ظلت هذه الأعمال حبيسة إطارها الظرفي المحدود، ولم تؤثر في توجيه الثقافة النحوية العربية التي لا تمتك إلى حد الآن الشرعية العلمية للانتماء إلى الثقافة اللسانية المعاصرة.

- لم تدرس أزمة النحو الوظيفي في ظل التعليمية؛ أي أن المجددين لم يبحثوا عن حل لهذه المسألة في إطار تعليم اللغة، ووقع عندهم خلط بين النحو العلمي والنحو التعليمي (الوظيفي)، وهم لم يستفيدوا من نتائج البحوث التي أجريت في مجال اللسانيات وعلم تدريس اللغات.²⁰

إن محاولات التيسير والتجديد في الحقيقة يمكن أن تصنف إلى ثلاث، صنف يزدري العربية إلى درجة أن مقترحاته تسعى إلى تغييب النموذج الأصلي، ورأي هذا الصنف مردود لا حاجة للعربية ولا لأهلها به، وصنف همهم أن يكسو العربية بكساء عصري حديث، وإن كان الكساء غريبا عن الأصل، لذا تجدهم يطبقون النظريات الغربية

على النصوص العربية قصراً، وهو ما نجم عنه تصورات خاطئة لكثير من القضايا النظرية، فواجهت الفكر اللغوي القديم بالفكر اللساني المعاصر يؤدي إلى نوع من اللاتاريخانية، إذ يضطرنا إلى الحكم على فكر نشأ في ظروف معرفية وتكنولوجية معينة، بمقاييس عصر وصل فيه العلم والتكنولوجيا إلى نتائج لم يعد ممكناً معها أن تأخذ بتحليل القدماء، وهذا الصنف محجف في حق اللغة لا شك، والصنف الآخر يتلمس في التراث ما يحاول به إسعاف هذه اللغة موازناً بينه وبين إفراز الدرس الغربي، مستأنساً بملامح النظرية الغربية في المصنفات العربية، فيأخذ بعض جزئياتها، أو بعضاً من خطوطها العريضة، فينفذ الغبار عنها، للكشف عما بينها وبين الحداثة من نقاط تقاطع، ومحاولات هذا الصنف -على الرغم من أهميتها وجديتها- إلا أنها لا تكفي بأي حال من الأحوال لتغيير واقع اللغة العربية، في الأخير -وإن جرت عادة الكتاب والباحثين أن يختموا أعمالهم بنتائج تكاد تكون حتمية، فإننا نختم عملنا متسائلين:

- ما مدى حاجة العربية إلى نظرية نحوية معاصرة؟
 - وهل من الضروري أن تنطلق هذه النظرية المعاصرة من رؤية غربية؟
 - إلى متى تبقى اللسانيات العربية بجميع مستوياتها مجرد تلميع لمادة تراثية بآليات غربية؟
 - وأخيراً هل عانت شقيقات العربية من المشكل نفسه، أم أن ما تعانیه لغتنا هو أزمة هوية لا أزمة نظرية؟
- راجين أن تثير هذه التساؤلات في نفوس قارئها شغف البحث عن حقيقة الإشكال الذي تعانیه العربية وعلوّمها.

الهوامش و المراجع

- 1- ينظر: أحمد مذكور، تدريس فنون اللغة العربية، دار الفكر العربي، مصر، (د.ط)، 1997، ص 322.
- 2- محمد عيد، في اللغة ودراساتها، عالم الكتب، القاهرة، 1974، ص 199-200
- 3- محمد صاري، تيسير النحو، ترف أم ضرورة، مجلة الدراسات اللغوية، مج 2، ع 2، سبتمبر 2001، ص 156، 157.
- 4- ينظر: محمد عبد اللطيف، دعوات التجديد والتيسير في اللغة العربية، منشور الكتروني على الموقع: islamonline.net/arabic/arts/2004/07/article07
- 5- ابن مضاء القرطبي (أحمد بن عبد الرحمن)، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ص 76.
- 6- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 76.
- 7- محمد عبد اللطيف، دعوات التجديد و التيسير في اللغة العربية، منشور الكتروني
- 8- المرجع نفسه.
- 9 - شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي مع نهج تجديده، دار المعارف 1986، ص 125.
- 10- مهدي الخزومي، في النحو العربي، نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط 2، 1986، ص 19
- 11- م ن / ص 27.
- 12- م ن / ص 31
- 13- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 276.

- 14- مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص86
- 15- الفتح/29.
- 16- الأعراف/46 .
- 17- البقرة/7 .
- 18- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص159 .
- 19- ميخائيل نعيمة، بين العامية والفصحى، الأعمال الكاملة، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1973، ص356، و ما بعدها.
- 20- ينظر: محمد صاري، تيسير النحو، موضة أم ضرورة، ندوة تيسير النحو، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001، ص202.